بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، محمد وآله الطيبين الطاهرين

واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين

وفي المقام عدّة تعليقات:

التعليق الأوّل: في مناقشة الوجهين الثاني والثالث: إنّ ما سبق من نفي استبعاد تمامية الوجه الثاني وهو الرواية المذكورة في كتاب الغيبة ورجال الكشي الدالة على وثاقة إبراهيم بن محمّد الهمداني، والوجه الثالث وهو التمسك بتوثيق الشيخ (عليه الرحمة) للهمداني في كتاب الغيبة، إنّما هو بغض النظر عن الواسطة بين الشيخ (رحمه الله) ومن روى عنه في كتاب الغيبة وهو أحمد بن إدريس، وإلّا فإنّ في الواسطة تأملاً.

وبيان ذلك: أنّ طريق الشيخ (عليه الرحمة) إلى أحمد بن إدريس في كتاب الغيبة غير تامٍ؛ بلحاظ ما ذكره الشيخ (رحمه الله) في كتابه [الفهرست، الشيخ الطوسي، مؤسسة نشر الفقاهة، الطبعة الثانية، باب الهمزة، باب أحمد، ص71، رقم: 81] حيث قال: ([81] 19- **أحمد بن إدريس، أبو علي الأشعري القمي، كان ثقة في أصحابنا فقيهاً، كثير الحديث صحيحه، وله كتاب النوادر، كتاب كبير كثير الفائدة.**

أخبرنا بسائر رواياته) مع عود الضمير لأحمد لا للكتاب كما هو المعهود في هذه العبائر **(الحسين بن عبيدالله، عن أحمد بن جعفر بن سفيان البزوفري، عن أحمد بن إدريس.**

ومات أحمد بن إدريس بالقرعاء في طريق مكة سنة ست وثلاثمائة).

وهو اشتمال الطريق على أحمد البزوفري، وبما أنّ أحمد البزوفري مما لا توثيق له فلم يحرز تمامية طريق الشيخ (رحمه الله) إلى أحمد بن إدريس الذي روى هذه الرواية المتضمنة لتوثيق إبراهيم بن محمّد الهمداني.

فإنْ قلت: يمكن تعويض طريق الشيخ (رحمه الله) إلى أحمد بن إدريس في كتاب الغيبة بطريقه إليه في التهذيبين؛ حيث إنّ للشيخ (عليه الرحمة) طريقاً إلى أحمد بن إدريس في التهذيبين، وطريق الشيخ (عليه الرحمة) إليه في التهذيبين تامٌ سنداً، فيعوض به طريقه إلى أحمد بن إدريس في كتاب الغيبة.

قلتُ: هذا غير تامٍ؛ لأنّ ظاهر عبارة الشيخ (رحمه الله) في مشيخة التهذيبين أنّ طريقه لأحمد بن إدريس إنّما هو طريقٌ لما رواه عنه في التهذيبين لا إلى جميع رواياته.

فهناك فرقٌ بين عبارة الشيخ (عليه الرحمة) في الفهرست وعبارته في التهذيبين، فعبارةُ الشيخ (رحمه الله) في الفهرست ظاهرة في أنّ طريقه إليه طريقٌ إلى جميع رواياته، إلّا أنّ هذا الطريق الذي ذكره إلى جميع رواياته غير تامٍ؛ حيث يمر بأحمد البزوفري ولا توثيق له.

بينما الطريق الذي ذكره الشيخ (عليه الرحمة) في مشيخة التهذيبين إلى أحمد بن إدريس ظاهرٌ في النظر لما رواه عنه في التهذيبين لا مطلقاً، كما جاء في كتابه [تهذيب الأحكام، شيخ الطائفة الطوسي، دار الكتب الإسلامية، ج10، المشيخة ص384] قال الشيخ (رحمه الله): (4- **وما ذكرته عن أحمد بن إدريس: فقد رويته بهذا الإسناد، عن محمّد بن يعقوب**) وهو الشيخ الكليني (**عن أحمد بن إدريس، وأخبرني به أيضاً الشيخ أبو عبدالله محمّد بن محمّد بن النعمان**) وهو الشيخ المفيد (**والحسين بن عبيدالله**) وهو الغضائري (**جميعاً، عن أبي جعفر محمّد بن الحسين بن سفيان البزوفري، عن أحمد بن إدريس**).

وهذا طريقٌ صحيحٌ، إذا ضم إليه ما ورد في مصباح السيد ابن طاووس [ص، 573] من الترضي على أبي جعفر محمّد بن الحسين بن سفيان البزوفري، وترحم الشيخ الطوسي عليه في كتابه الأمالي الدال على وثاقة أبي جعفر البزوفري.

وبالجملة: إنّ ماذكره (رحمه الله) في التهذيب نحو ما ذكره في كتابه [الاستبصار، شيخ الطائفة الطوسي، دار الحديث للطباعة والنشر، ج4، المشيخة، ص382] حيث قال: (4- **وما ذكرته عن أحمد بن إدريس فقد رويته – بهذه الأسانيد – عن محمّد بن يعقوب، عن أحمد بن إدريس، وأخبرني بجميع رواياته أيضاً الشيخ أبوعبدالله، والحسين بن عبيد الله جميعاً، عن أبي جعفر محمّد بن الحسن بن سفيان البزوفري، عن أحمد بن إدريس**).

ومن الواضح أنّ قوله: **"وما ذكرته"** ظاهرٌ في أنّ ما ذكره عنه في التهذيبين، ولا يستفاد من **"وما ذكرته"** أنّ كلّ ما صنفه ونقله الشيخ (عليه الرحمة) من رواياته فهو مندرجٌ تحت هذا الطريق.

التعليق الثاني: إنْ قلتَ: سلمنا بأنّ طريق الشيخ (عليه الرحمة) إلى أحمد بن إدريس ضعيفٌ بـ أحمد بن جعفر بن سفيان البزوفري، إلّا أنّ للكَشي طريقاً للرواية دون أنْ يمر بالبزوفري المجهول، فطريق الكَشي للرواية تامٌ.

قلتُ: المشكلة أنّ طريق الكَشي للرواية أيضاً مبتلى بوجود أبي محمّد الرّازي وهو الراوي المباشر في كلا الطريقين، ولم يوثق بل لم يترجم لا من قبل النجاشي ولا الشيخ ولا الغضائري، وهو مغايرٌ للحسن بن العباس الحريشي الرّازي الذي نصّ النجاشي وابن الغضائري على ضعفه، فكلاهما لقب بالرّازي وكلاهما ممن روى عنه أحمد بن محمّد بن عيسى كما في تفسير القمي، كما كني الحريشي بأبي محمّد في كتاب ابن الغضائري، وهي كنية الرّازي بحسب رواية الشيخ في الغيبة، بينما النجاشي ذكر أنّ كنية الحريشي "أبو علي"، إلّا أنّ الفارق بينهما أنّ الرّازي الحريشي ممن روى عن أبي جعفر الثاني (عليه السلام) فهو من كبار الطبقة السابعة، بينما أبو محمّد الرّازي راوي الرواية من الطبقة التاسعة المعاصرة للناحية المقدسة (عجل الله تعالى فرجه)، وهومجهول.

وقد يقال في توثيقه: إنّه من مشائخ أحمد بن محمّد بن عيسى كما سبقت الإشارة إليه، وبما أنّ ديدن ومسلك أحمد بن محمّد بن عيسى التشدد في الروايات، والمفروض أنّ أبا محمّدٍ الرّازي شيخه فمقتضى ذلك أنْ يكون شيخه ثقة.

لكن الصحيح: أنّه لم يثبت أنّه من مشائخه؛ بل غاية ما ثبت أنّه ممن روى عنه بل لم ترد عنه إلّا هذه الرواية، بحسب ما ذكره سيدنا الخوئي (قدس سره الشريف) في كتابه [معجم رجال الحديث، مؤسسة الإمام الخوئي الإسلامية، ص268] حيث قال: (**وروى الشيخ عن: (أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أبي محمد الرّازي، قال: كنت وأحمد بن أبي عبدالله بالعسكر فورد علينا رسول من قبل الرجل، فقال: أحمد بن إسحاق الأشعري، وإبراهيم بن محمد الهمداني، وأحمد بن حمزة بن اليسع: ثقات). الغيبة: (في ذكر بعض من كان في زمان السفراء وورد عليهم التوقيع من قبلهم).**

لكنّها أيضاً ضعيفة؛ لجهالة أبي محمد الرّازي..) ألخ.

وقد يقال: إنّ أحمد بن محمّد بن عيسى (رحمه الله) قد عرف عنه التشدد في الرواية، وقد روى عن مائة وثمانية وخمسين شيخاً، ومَن ضُعف مِن هؤلاء – لا أنّه واضح الضعف – أربعةٌ فقط، وهم: بكر بن صالح، ومحمد بن سنان، وإسماعيل بن سهل، وعلي بن حديد، فتكون نسبة الضعيف الذي روى عنه لمن روى عنه – وهو مائة وثمانية وخمسون – 2٪ تقريباً.

فاحتمال أنّ أبا محمّد الرّازي ضعيفٌ مع كون ديدنه التشدد في الرواية احتمالٌ ضئيلٌ لا يعتد به عند العقلاء.

ولكن يقال: غاية ما عرف عن أحمد بن محمّد بن عيسى تشدده في موضوع الغلو، وأمّا أنّ ديدنه أنْ لا يروي عن ضعيف أو من لم يضعف فلم يثبت ذلك، خصوصاً وأنّه روى عن محمّد بن سنان مائة وست رواية.

والنتيجة: عدم ثبوت وثاقة أبي محمّد الرّازي الذي هو راوٍ مشترك لهذه الرواية في طريق الشيخ وطريق الكَشي.

التعليق الثالث: ربما يقال: يكفينا في المقام توثيق الشيخ الطوسي (عليه الرحمة) للهمداني حيث جاء في كتابه [الغيبة، مؤسسة المعارف الإسلامية، ص415 – 417] : (**وقد كان في زمان السفراء المحمودين أقوام ثقات ترد عليهم التوقيعات من قبل المنصوبين للسفارة من الأصل**)، وذكر منهم الهمداني بعرض الرواية الواردة في توثيقه.

قلتُ: المفروض أنّ توثيق الشيخ (عليه الرحمة) في كتاب الغيبة إنّما هو بالاعتماد على الرواية نفسها التي هي محلّ الإشكال، وبناء الشيخ على الاعتماد على الرواية لاجتماع القرائن المفيدة لصحتها عنده أمر حدسي يحتاج تتميمه لمعرفة المدرك.

التعليق الرابع: قد يقال: حتى لو تعثرت الطرق الأُخرى في الوصول لتوثيق الهمداني، فإنّ هناك طريقاً لتوثيق أبي محمّد الرّازي الراوي لتوثيق جمعٍ منهم إبراهيم بن محمّد الهمداني.

والطريق لتوثيقه: أنّه قد روى روايةً عن الإمام (عجل الله تعالى فرجه الشريف)، والرواية عن الإمام (عجل الله تعالى فرجه الشريف) في ذلك الظرف الخطر بلحاظ أنّ النقل عنه طريقٌ عادةً للوصول إليه، مع كون مضمونها أمراً مهماً بالنسبة للشيعة في زمان الغيبة الصُغرى، وهو توثيق مجموعة من الشيعة بعنوان الوكلاء وهو مما يعد عرفاً تمهيداً للاعتماد عليهم في قبض الحقوق، ولا يتصدى لهذه المخاطرة عادةً شخصٌ إلّا أنْ يكون مِن أخبث الناس أو مِن أوثقهم؛ لأنّه لا يحتمل أنْ يتصدى للرواية عن الإمام (عجل الله تعالى فرجه الشريف) بهذا المضمون شخصٌ مجهول، وهو يعلم أنّ الناس لا تعول على نقله.

نظير مَن يروي عن السلطان لدى شعبه أو جماعته ويكون المنقول أمراً مهماً كالوكالة عنه أو النيابة، فإنّه لا يحتمل أنْ يتصدى للنقل عن السلطان المحترم لدى جماعته شخصٌ مجهول الحال، وهو يعلم بأنّ جماعة السلطان لا يقبلون الرواية من أيّ شخصٍ؛ لأنّ المروي عنه شخصٌ عظيم والمضمون أمرٌ مهم أيضاً.

فلا محالة مَن يتصدى لذلك إمّا أخبث الناس أو أنّه شخصٌ ثقةٌ، وحيث إنّ المحتمل الأوّل منفيٌّ؛ إذ لو كان مِن أخبث الناس لتصدى الأعلام لذمه؛ لأنّه يروي عن الإمام (عجل الله تعالى فرجه الشريف) وهم في ذلك الظرف كانوا يتصيدون الروايات عن الناحية المقدسة لكي يحتفظوا بها، فلو كان أخبث الناس أو ضعيفاً لنصوا على ضعفه أو ذمه كي لا يتأثر عامة الناس بنقله. فكيف وأنّهم نقلوا روايته، وعلّق عليها الشيخ الطوسي (عليه الرحمة) بأنّ هؤلاء الممدوحين قومٌ ثقات.

فإنّ ظاهر تعليق الشيخ الطوسي (عليه الرحمة) بذلك أنْ لا شبهة في أبي محمّد الرّازي أصلاً.

إلّا أنْ يقال: لعلّ وثاقة هؤلاء المجموعة كانت أمراً معروفاً وجاءت الرواية تأكيداً لما هو المعروف فلذلك لم يتصدى الشيخ (رحمه الله) للقدح في الراوي، أو لعل المذكور في كتاب الغيبة من باب حشد الأدلة وجمع القرائن على وجود الإمام (صلوات الله عليه) وغيبته وتصديه لإدارة أمور الشيعة، لا مِن باب القبول والاعتماد. والله العالم.

والحمد لله رب العالمين